

تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري

تأليف : الدكتور علي المكارم ، القاهرة
الطبعة الأولى ، 1391 / 1971
152 صفحة .

تقديم : عبد القادر المهيري

لم يحظ النحو العربي إلى حد الآن بتاريخ شامل يضبط ظروف نشأته ، ويتتبع ظهور عناصره وتبلورها ، ويحدد مراحل تطوره ، ويقيّم مساعي رجاله ، ويبحث في المؤلفات النحوية وفي بيئتها وعصورها عما تنم عنه من مشاغل فكرية ، ويبرز بالغوص في خضم التراث النحوي معنى حركات التأليف المتوالية . ولا يخفى أنه ما دام تاريخ النحو العربي مهملًا ، وما دامت المشاغل الفكرية التي نشأت عنها مختلف مؤلفاته مجهولة ، فإن القواعد التي ورثناها لا تبدو لدارسيها اليوم إلا أشكالا جافة وقوانين متحجرة ، وربما اعتبرها البعض ممن لا يتخرج من إصدار الأحكام العامة عائقا في سبيل تطور اللغة . ولذا يتسم المشروع الذي عقد الدكتور علي أبو المكارم العزم على إنجازه بأهمية بالغة ؛ فقد شرع في كتابة تاريخ النحو العربي أو حسب تعبيره في «إعادة دراسة تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى العصر الحديث» محاولا

أن يضع دراسة لا « تقع تحت سيطرة الأفكار السائدة أو الموروثة عن شخصية من الشخصيات أو مؤلف من المؤلفات (1) ». وهذا بدون شك عمل طويل المدى لا يتسنى إنجازه في مدة قصيرة ولا يسعه كتاب واحد ، مما جعل المؤلف يقسمه حلقات يصدّر بها الجزء الاول الخاص « بتاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري (2) » .

وقد قسم علي أبو المكارم كتابه إلى باين قدم لهما بتمهيد لدراسة « مفهوم النحو ، وعلاقة نشأة النحو بمناهج البحث فيه ، وتحديد الأسس العامة لهذه الدراسة » .

ونخصص الباب الاول لدراسة نشأة التفكير النحوي ومناهجه باستعراض الروايات المتعلقة ببروز النحو العربي إلى الوجود ، وتحليل « الظروف التي شكلت بتضافرها الحاجة الملحة إلى نشأة التفكير النحوي واصداؤها في تحديد المعالم الكلية لهذا التفكير (3) » . أما الباب الثاني فهو لدراسة تطور التفكير النحوي من عصر تلاميذ أبي الاسود الدؤلي إلى عصر الخليل .

ولا شك في أن العصر الذي تناوله هذا الجزء أشق عصور النحو العربي على الباحث ، لأنه لم يبق لنا تأليف واحد من التأليف النحوية التي قد تكون وضعت فيه ، ولا نجد عنه إلاّ إشارات مقتضبة قليلة ، هي إما أخبار متناثرة عن النحاة ، أو استشهاد بأقوال منسوبة إليهم . والباحث في هذه الفترة يجد نفسه في موقف من يؤرخ لعلم لا بالاعتماد على ما كتبه فيه واضعوه ، وإنما على ما نقله الرواة عن مساعيه ، وما نسبته إليهم المتأخرون من آراء جزئية ؛ فلا بد أن يقف أزاءها موقفا نقديا يحضها ، ويقارن بعضها ببعض ، ويحترز مما تبعث عليه من تعميم .

1 . ص 13 .

2 . على أنه لم يتناول فيه كتاب سيبويه معتبرا إياه بدون شك بداية مرحلة ثانية في تاريخ النحو . .

3 . ص 14 .

وبهذا اتسم عمل على أبو المكارم وخاصة في الباب الاول من كتابه . لقد استعرض في الفصل الأول من هذا الباب ما تورده مختلف المصادر من نصوص حول نشأة النحو العربي متوخيا التسلسل التاريخي ، مبرزاً الفروق التي بين ما ورد منها في مؤلفات القرن الثالث وما تفردت به مؤلفات القرن الرابع أو القرون الموالية ؛ وختم هذا الاستعراض بالنظر في مواقف المعاصرين من هذه الروايات ، والتعرض لترددهم بين مجرد السرد لها والتسليم بها ورد فيها ، أو الرفض البات بالتشكيك في قيمتها التاريخية . ويرفض المؤلف هذه الطريقة في البحث لأنها مهما كان الموقف الذي تفضي إليه تصدر عن الاعتقاد بأن قضية نشأة النحو العربي يمكن أن تحلّ بمجرد الاعتماد الحرفي على هذه الروايات . وهو يقرر أن البحث في نشأة النحو العربي يقتضي دراسة الظروف التي أحاطت بها والدوافع التي دفعت إلى وضع هذا العلم ، كما يقتضي النظر في « الشخصيات التي تنسب إليها زيادة البحث النحوي (4) » بالاعتماد على « صورة النحو الاولى » لا على نحو مكتمل واضح المعالم .

ويخصص المؤلف القسم الأخير من هذا الباب وكامل الباب الثاني للقيام بهذا العمل النقدي . ويمكن حصر المبادئ التي يعتمدها في اتجاهين اثنتين : فهو من ناحية يعتبر أن نشأة العلوم لا يمكن أن تفسر بما سماه « الحوادث الفردية (5) » ، وإنما « الاساس الحضاري » وحده هو الذي « يعطينا إمكانيات تناول جديدة تتسم بالتكامل في النظرة إلى الدوافع التي حدثت بالمسلمين إلى التفكير في وضع العلوم المختلفة (6) » . وهو من ناحية أخرى لا يرى أن حل هذه القضية ممكن ما لم يحدد مفهوم النحو الذي يتحدث الرواة عن وضعه « إذ من الممكن أن يكون كثير من الاختلاف بين المعاصرين فيه ناشئاً عن عدم تحديدهم له (7) » .

4 . ص 35 .

5 . ص 41 .

6 . ص 44 .

7 . ص 33 .

على هذين الأساسين قام بحثه في أهم قسم من كتابه ؛ فوضع النحو في نظره ليس نتيجة لفشو اللحن لأنه « لو كان مجرد اللحن في اللغة مدعاة لوضع النحو لوجدنا على الأقل محاولات فيه أيام الرسول صلى الله عليه وسلم أو أيام الخلفاء الراشدين من بعده (8) » إذ لم تكن تلك العصور خالية من اللحن . وإن « تصوّر أن بعض الأحداث الجزئية الفردية التي وقعت لأبي الاسود أو لغيره من معاصريه كانت وحدها وراء وضع هذا العلم تصور مسرف في السداجة وفي الخطأ معا » . فالقضية هي إذن « قضية الحاجة الاجتماعية والفكرية للأمة بأسرها » ، والنحو في نظره وليد المشكل اللغوي الذي تضافر عاملان على وضعه : عامل اجتماعي وعامل ديني . فالعامل الاجتماعي هو اختلاط العرب بغيرهم اثر انتشار الاسلام واستقرار الفتوح ، وقد اقتضى ذلك أن يتخذ الناس في مختلف الأقاليم لغة يتخاطبون بها . أمّا العامل الديني فتمثل في أن نَشَر الاسلام يتطلب معرفة القرآن ومن ثم معرفة العربية ولو بمقدار . وقد نشأ عن هذين العاملين أثران متناقضان : دعا أولهما إلى خلق لغة مشتركة للفهم بين الاجناس المقيمة في اقليم واحد ، فظهرت اللهجات بالاعتماد على أبسط وسائل التعبير اللغوي . وترتب عن العامل الثاني أن شعر الناس بضرورة حل يضمن وحدة اللغة بين مختلف الاقاليم « ولا سبيل إلى ذلك بغير وضع قواعد لتصحيح هذه اللغة أساس وحدة الفكر ودعامة لوحدة العقيدة معا (9) » .

فالقضية تتجاوز حسب هذه النظرة أخطاء بعض المتكلمين وتتصل متين الاتصال بنشأة المجتمع الاسلامي : هي وليدة ظروف تكوّنه ونتيجة مكوناته المتناقضة أحيانا ومتطلباته الاجتماعية والدينية . ولا يبدو اللحن في نطاق هذه النظرة إلا ظاهرة جزئية ليس لها إلا قيمة الرمز المعبر عن المشاكل اللغوية التي جابهها المجتمع الاسلامي الفتي . وإن تناول نشأة النحو بهذه الطريقة من

(8) . ص 42 .

(9) . ص 60 .

شأنه أن يعين على تفسير المحاولات التي تنسب إلى أبي الأسود الدؤلي ومعاصريه تفسيراً خالياً من السداجة التي تتسم بها الروايات . على أن المؤلف لا يسلم بما تنسبه بعض الروايات إلى أبي الأسود من وضع بعض الأبواب النحوية ، وتجريد مصطلحات ، أو صوغ قواعد لأن ذلك « ضد منطق التطور الطبيعي » ، فليس معقولاً أن ينسبشق فجأة علم يتصل باللغة متكامل المنهج محدد الظواهر والأبعاد دون سابق معاناة في تحديد ظواهره وبلورة أبعاد قضاياه ... » ولأن « التناول التفصيلي للقضايا النحوية يتطلب ... القدرة على التجريد ... والقدرة على التقعيد (10) » . ولئن اعترف لأبي الأسود بدور في تاريخ النحو العربي فليس ذلك لأنه وضع قواعد هذا النحو ، وإنما لأنه « ارتاد الطريق إلى الدراسات النحوية (11) » بضبطه المصحف القرآني وشكله ؛ وهذا عمل يقتضي من صاحبه الشعور بالاختلاف الحركات من أهميّة ، وإدراك دورها في ضبط المعاني وإبراز العلاقات بين الوحدات التركيبية . ولا يرفض المؤلف اعتماداً على اتفاق الكثير من المصادر أن يكون أبو الأسود سجل تعليقات لها اتصال بالعمل الذي قام به بدون أن يكون استعمال « المصطلحات النحوية التي وقعت دون شك بعد عهده (12) » ، أو توصل إلى القواعد والتعريفات التي تنسب إليه عادة ، إذ كل ذلك نتيجة عمليات ذهنية لاتتأسى إلا بعد تطور طويل ونضج لا يرى المؤلف أنه تمّ حتى في أواخر القرن الثاني ، إذ أن كتاب سيبويه يدل على أن من التعريفات ما لم يكتمل بعد .

وخلاصة القول أن النحو وليد ظروف المجتمع الجديد ، وأن أبا الأسود لم يضعه بقواعده ومصطلحاته وتعريفاته ، وإنما انحصر دوره في تمهيد السبيل ، وستحتاج أركان النحو هذه إلى مسيرة طويلة دامت ما يقرب من القرن ، وهذا هو موضوع الباب الثاني من هذا الكتاب .

(10) ص 72 .

(11) ص 61 .

(12) ص 69 .

وليس من اليسير الحديث عن تطور التفكير النحوي بدون الرجوع إلى ما ألفت من كتب أو رسائل في النحو . ومعلوم أنه لم يبق لنا شيء من هذه التأليف ، ولا يجد الباحث حول العصر الذي يفصل بين سيوييه وأبي الأسود الدؤلي إلا أقوالا متناثرة . ولعل العقبات التي يلاقيها الدارس لهذه الفترة أعسر تذليلا من الصعوبات التي تعترضه في كشف الغطاء عن بداية النحو ؛ فمساءى أبي الأسود قد تجسست في وثيقة بقيت لنا وهي النص القرآني مضبوطا بالحركات ، ويمكن من خلاله ان نلمس أثر عمله ومدى تصويره لمظاهر النحو . أما أعمال خليفه ، باستثناء إعجام المصحف وهي إلى الرسم أكثر منها إلى النحو ، فلا تبرز في أي أثر من الآثار الباقية ؛ ولا يخفى أن دراسة تطور التفكير النحوي بدون الآثار التي تجسم ذلك التطور أو تتضمن صداه عمل يكاد يكون مستحيلا . ويظهر أثر الافتقار إلى مثل هذه الآثار في الباب الثاني من كتاب تاريخ النحو العربي وخاصة في فصله الاول ؛ فقد اظهر المؤلف مسيلا إلى الاكتفاء بالإشارات المقتضبة إلى خلف أبي الأسود الدؤلي والآراء الجزئية المنسوبة إليهم ، ولكنه رغم ذلك قد حرص على أن يقدم فكرة عامة حول الاتجاه الذي سارت فيه الدراسة النحوية ، وحاول أن يتصور من خلال المعلومات الجزئية دور الاجيال المتعاقبة في هذه الدراسة . فهو يرى أن الجيل الذي خلف أبا الاسود تمثلت أهميته « في التصدي لحل المشكلة اللغوية وما نتج عنها من تناول الظواهر اللغوية بالتقعيد (13) » . وتجلى عمله تارة في إتمام ما قام به الدؤلي من ضبط للنص القرآني ، وطورا في استخلاص محدود لبعض القواعد واستخدام المصطلحات في معناها الفني .

أما الجيل الموالي ويمثله خاصة عبد الله بن أبي اسحاق وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي فقد نمت الدراسات النحوية به محاولة « تقعيد الظواهر اللغوية ... وتكمش أصول تبني عليها هذه القواعد ... وتسجيل ما ادركوه

من ظواهر العربية (14) ». على أن هذه الأحكام لا ضامن لها إلا ما ورد في كتب التراجم من أخبار أو آراء مقتضية حول جزئية لغوية أو بيت شعر . ولعله كان يحسن استغلال بعض الجوانب من مادة « كتاب » سيويه لزيادة توضيح التفكير النحوي في النصف الاول من القرن الثاني الهجري ؛ فالكتاب لم يكن من الممكن تأليفه لو لم يضع السلف الكثير من المعطيات النحوية ويبلوروها ويقربوها إلى الاذهان ، ويبدو لنا ان الجانب الذي في « الكتاب » بلغ درجة كبيرة من البلور والتجريد والنضج هو الذي كانت ركزت عليه جهود السلف وكان موضوع تداولهم ومناظراتهم . ولعلّ الجزء الثاني من هذا التاريخ سيرز هذه الخاصة ويزيد دور الاجيال التي سبقت سيويه توضيحاً .

أما دور الخليل فقد خصص له المؤلف الفصل الثاني من الباب الثاني . ويقف المؤلف هنا أيضاً موقفاً قوامه التحري والنقد . فهو يرفض اعتبار الخليل — حسب ما هو شائع — « المؤسس الحقيقي لعلم النحو (15) » ، ويُفسد الروايات التي تنسب إليه مؤلفات في النحو مستنتجاً أن الخليل لم يساهم في العمل النحوي بواسطة التأليف ، وإنما كانت مساهمته بالنقل والتعليم . على أنه لا ينكر مساهمة الخليل في بناء النحو العربي ويتجلى هذا الدور ، حسب المؤلف في أنه بلور « اتجاهات البحث النحوي » ، واستطاع أن يؤلف بين شتات المعطيات « وأن يجعل من الاصول المحدودة القاصرة حدوداً واضحة استطاعت أن تلبّي حاجة المادة المتطورة إلى المنهج العلمي الذي يتطور بها في نفس الوقت الذي يعيد فيه تشكيلها (16) » .

ويختتم المؤلف هذا الفصل الثاني بتحديد « ظواهر » الفترة التي خصص لها كتابه وبيان مدى مساهمتها في بناء النحو العربي . ويمكن أن نقول إن ما

(14). ص 9 .

(15). ص 105 .

(16). ص 113 .

وصل إليه البحث النحوي في هذه الفترة هو في النهاية أساس النحو اذ يشمل الإعراب والربط بينه وبين المعنى ، كما يشمل «ظاهرة الترتيب بين أجزاء التركيب اللغوي (17)» وظاهرة التطابق بين أجزاء الكلام .

ولعله كان يحسن أن تثار من الآن قضية التأثير بنحو الهنود واليونان أو الفلسفة اليونانية ، إذ من المعلوم أن بعض من اعتنوا بنشأة النحو العربي قد ظنوا أنهم وجدوا في المؤثرات الخارجية وسيلة لحل لغز هذه النشأة ، وقد يكون سكوت المؤلف عنها في هذا الجزء من تاريخ النحو العربي راجعا إلى اعتباره انه لا يمكن الركون في هذه المرحلة إلى العوامل الاجنبية لتفسير خصائص النحو العربي .

وعلى كل فإن عمل الاستاذ على أبو المكارم هذا جدير بكل تقدير ، اتسم بالدقة والتحري ، وصدر عن باحث يجمع بين الرغبة في استغلال كل الوثائق الموجودة ، والحرص على نقدها ، والإدراك بأن قضية نشأة العلوم أشد تعقيدا من أن تفسر بما ينسب إلى بعض الأفراد من أقوال مقتضبة . ورغم قلّة الوثائق وفقدان كل ما يمكن أن يكون قد وضع من مؤلفات نحوية قبل سيبويه فلقد رسم المؤلف لمسيرة النحو والنحاة صورة واضحة وخرج بالحديث عن بداية النحو العربي من ميدان الخرافة إلى ميدان البحث الدقيق المركز .

عبد القادر المهيري